



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

Arab Planning Institute - Kuwait

حدود السياسات الاقتصادية

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والعشرون - ديسمبر/ كانون الأول 2014 - السنة الثالث عشر

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم والمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدّم والازدهار لأمتنا العربية،،،

د. بدر عثمان مال الله
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

2.....	أولاً: مقدمة
2.....	ثانياً: حدود السياسات الاقتصادية
7.....	ثالثاً: خاتمة
8.....	المراجع

حدود السياسات الاقتصادية

إعداد د. أحمد الكواز

أولاً: مقدمة

تشمل السياسات الاقتصادية، بشكل رئيسي، السياسات النقدية المهتمة أساساً بسعر الصرف، وأسعار الفائدة، والسياسة المالية والمهتمة أساساً بإدارة بنود الإنفاق والإيراد بالموازنة العامة للدولة، والسياسة التجارية والمهتمة أساساً بآليات التأثير على سلوك الصادرات والواردات السلعية والخدمات من خلال التعريفية الجمركية والقيود غير التعريفية، وسعر الصرف، وغيرها.

ثانياً: حدود السياسات الاقتصادية

اكتسبت السياسات الاقتصادية، حديثاً، أهمية خاصة عندما تبنت مؤسسات التمويل الدولية مقولة أن اتباع سياسات اقتصادية سليمة من شأنه أن يساهم وبشكل كبير في إصلاح اقتصاديات البلدان النامية. وبالتالي تحقق الاستقرار الاقتصادي، والتغيرات الهيكلية المطلوبة، والقدرة على تسديد المديونية، وغيرها من مؤشرات الأداء الاقتصادي الجيد. وقد شهد عقد الثمانينيات من القرن الماضي بداية العمل بأغلب هذه السياسات.

بدأ الكثير من الاقتصاديين بإلقاء العديد من الشكوك حول مدى الاعتماد المطلق على السياسات الاقتصادية كأداة وحيدة أو رئيسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية، وعلى رأسها رفع معدل النمو وخفض معدل البطالة، وخفض معدل التضخم. ويسري هذا الاستنتاج على حالة البلدان المتقدمة، والنامية على حد سواء، مع شدة أهميته في حالة البلدان النامية. فعلى سبيل المثال يشير (Makin, 2011) ”بدأنا نتعلم من جديد بأنه لا السياسة النقدية، ولا المالية، يمكن أن يكون لها تأثير طويل الأجل وبشكل مستمر على النمو أو البطالة“. ويستطرد بأن هذه السياسات، ومنذ عام 2008، قد أدت إلى رفع معدل التضخم، وزيادة نسبة الدين الخارجي/ الناتج المحلي الإجمالي. ولعل من أهم الدراسات الموسعة حول محدودية أثر السياسات على النمو هي دراسة (Easterly, 2003)، والتي شملت أدوات السياسات الاقتصادية وتأثيرها المحتمل على النمو: معدل التضخم، رصيد الموازنة العامة للدولة، وعرض النقود، والمغالاة بسعر الصرف، ودرجة الانفتاح، ومن خلال سلسلة زمنية.

وقد حاول (Easterly, 2003) تقييم دور أدوات هذه السياسات (معدل التضخم، رصيد الموازنة العامة، وعرض النقود، والمغالاة بسعر الصرف، ودرجة الانفتاح على التجارة الخارجية) على معدل نمو دخل الفرد. ويعرض الجدول (1) ملخص لنتائج هذا التقييم (للفترة 1960 – 2000).

وكما يلاحظ فإن هذه النتائج تشمل انحدار لوغاريتم معدل نمو دخل الفرد على الستة متغيرات الممثلة للسياسات الاقتصادية (عرض Easterly، أيضاً، نتائج لخمس أنواع

ساد الاعتقاد ولفترات طويلة، خاصة منذ سبعينات القرن الماضي، بفاعلية تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي المحددة من صناديق التمويل الدولية، بأن هناك دور حاسم للسياسات الاقتصادية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل رفع معدل النمو، وخفض معدلات البطالة والتضخم، وخفض الفقر، وتحقيق التوازن الداخلي (الموازنة) الخارجي (ميزان المدفوعات).

جدول (1): نتائج تقدير انحدار معدل نمو دخل الفرد على ستة متغيرات للسياسة الاقتصادية للفترة 2000 – 1960

اختبار (t)	معامل الانحدار	المتغيرات المفسرة (أدوات السياسة الاقتصادية)
**2.61	-0.018	لوغاريتم (+1 معدل التضخم)
**2.80	0.092	رصيد الموازنة العامة/ الناتج المحلي الإجمالي
1.37	0.010	العرض النقدي
**2.97	-0.014	لوغاريتم المغالاة بسعر الصرف
*2.33	-0.012	(+1 علاوة سعر الصرف بالسوق السوداء)
1.92	0.010	درجة الانفتاح (الواردات + الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي)
**3.62	0.016	الثابت
-	422	عدد المشاهدات
-	0.18	معامل الارتباط (R ²)

* معنوية إحصائية عند مستوى 5%.

** معنوية إحصائية عند مستوى 1%.

المصدر: Easterly, 2003.

معنوية إحصائية (5%)، ويوضح الجدول (2) أدناه أثر تحسن الانحراف المعياري بدرجة واحدة لكل من متغيرات السياسات الاقتصادية على معدل النمو.

أخرى من الانحدار بعد استبعاد متغير من المتغيرات الستة المفسرة، في ظل انحدار). وقد أظهرت نتائجه بوجود أربعة سياسات ذات تأثير على المتغير التابع (معدل النمو)، عند مستوى

جدول (2): أثر تحسن الانحراف المعياري بدرجة واحدة لكل متغير من متغيرات

السياسة الاقتصادية على معدل النمو

المتغيرات المفسرة (أدوات السياسة الاقتصادية)	تحسن الانحراف المعياري لكل متغير سياسة بدرجة واحدة	المعامل في معادلة النمو	التغير في النمو بسبب تحسن الانحراف المعياري لكل متغير سياسة بدرجة واحدة (%)
لوغاريتم (1+ معدل التضخم)	-0.325	-0.018	0.6
رصيد الموازنة العامة/ الناتج المحلي الإجمالي	0.054	0.092	0.5
العرض النقدي	0.253	0.010	0.3
لوغاريتم المغالاة بسعر الصرف	-0.387	-0.014	0.5
(1+ علاوة سعر الصرف بالسوق السوداء)	-0.558	-0.012	0.7
درجة الانفتاح (الواردات + الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي)	0.454	0.010	0.5
المجموع	-	-	3.0

المصدر: Easterly, 2003.

وتشير هذه النتائج، كما يرى (Easterly, 2003)، إلى أن التغيرات اللازمة في أدوات السياسة الاقتصادية (المعبر عنها بالانحراف المعياري المطلوب للحصول على معدل نمو يصل إلى 3%) هي تغيرات كبيرة. وأن مثل هذه التغيرات المطلوبة تخرج عن خبرة أغلب البلدان ذات معدل التضخم، وعجوزات الموازنة، والمغالاة بسعر الصرف، وعلاوة سعر الصرف في السوق السوداء، المعتدلة.

والسؤال الذي يطرحه Easterly هو: كيف أصبح الانحراف المعياري، في العينة، بهذا الارتفاع؟ للإجابة على ذلك يقوم برسم توزيع Histogram لأدوات السياسة الاقتصادية، ويرى أن كافة هذه التوزيعات، ما عدا المغالاة

ويقرأ الجدول (2) كالتالي: تساهم السياسات الاقتصادية المشمولة في زيادة معدل النمو في (3.0%)، وهو الأمر الذي، من المفترض نظرياً، أن يحفز متخذي القرار على تبني مثل هذه السياسات لمساهمتها الواضحة في رفع معدل النمو (أي إلى 3.0%). وينبع مصدر هذا الارتفاع في معدل النمو من: خفض لوغاريتم معدل التضخم بحوالي (0.325)، وزيادة فائض الموازنة / الناتج بـ (5) نقاط (0.054)، وبزيادة عرض النقود/ الناتج بـ (25) نقطة (0.253)، وخفض لوغاريتم المغالاة بسعر الصرف بـ (0.387)، وكذلك خفض لوغاريتم علاوة سعر الصرف في السوق السوداء بـ (0.558)، وأخيراً رفع درجة الانفتاح بـ (45) نقطة (0.454).

جداً. أما توزيع درجة الانفتاح / الناتج، والعرض النقدي / الناتج، فيشير إلى «سياسة اقتصادية جيدة جداً». ومن وجهة نظر الاقتصاد القياسي فإن القيم المتطرفة (السيئة جداً، والجيدة جداً) تؤثر بشكل كبير في تحديد المعنوية الإحصائية لمتغيرات السياسة الاقتصادية.

لذا لا بد من تحديد قيم معتدلة لمتغيرات السياسة الاقتصادية، وإعادة تقدير الانحدار، لبيان أثر أدوات السياسات الاقتصادية على معدل النمو. وتم تحديد القيم المعتدلة بعد استبعاد القيم المتطرفة والاعتماد على الحدود التي تتمحور حولها القيم غير المتطرفة في رسم التوزيع لكل متغير سياسة.

وبعد تحديد القيم المقبولة لمتغيرات السياسة الاقتصادية الستة أظهرت النتائج عدم معنوية لجميع هذه المتغيرات كمفسرة للنمو، بالإضافة إلى تدهور معامل الارتباط (من 0.18 إلى 0.03)، كما هو موضح بالجدول (3).

بسر الصرف، تتسم بالالتواء Skewed نحو القيم الدنيا في حالة معدل التضخم، ودرجة الانفتاح / الناتج، وعرض النقود / الناتج، ونحو القيم العليا في حالة رصيد الموازنة / الناتج، مع اتجاه متغير السياسة الخاص بالمغالاة بسر الصرف نحو التوزيع الطبيعي.

تشير إسهمات وليم استرلي W. Easterly في بيان العلاقة ما بين السياسات الاقتصادية ومعدل النمو، إلى تواضع، في أهم الإسهمات. وقد أشارت نتائج هذه المساهمات إلى تواضع تأثير السياسات على النمو. وأن هناك عوامل أخرى، وأهمها العوامل المؤسسية، هي التي تؤثر على معدل النمو.

فماذا يعني ذلك؟ يعني أن الملاحظات الخاصة بتوزيع معدل التضخم، ورصيد الموازنة / الناتج، وعلاوة سعر الصرف بالسوق السوداء، تشير إلى «سياسات اقتصادية سيئة

جدول (3): مقارنة نتائج تقدير انحدار معدل نمو دخل الفرد على ستة متغيرات للسياسة الاقتصادية

قبل وبعد استبعاد القيم المتطرفة

بعد استبعاد القيم المتطرفة		قبل استبعاد القيم المتطرفة		المتغيرات المفسرة (أدوات السياسة الاقتصادية)
معامل الانحدار	أختبار (t)	معامل الانحدار	أختبار (t)	
1.23	-0.064	-0.018	**2.61	لوغاريتم (+1 معدل التضخم)
0.22	0.018	0.092	**2.80	رصيد الموازنة العامة/ الناتج المحلي الإجمالي
0.27	-0.004	0.010	1.37	العرض النقدي
0.06	0.001	-0.014	**2.97	لوغاريتم المغالاة بسر الصرف
1.09	0.010	-0.012	*2.33	(+1 علاوة سعر الصرف بالسوق السوداء)
0.95	-0.038	0.010	1.92	درجة الانفتاح (الواردات + الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي)
2.52	0.027	0.016	**3.62	الثابت
193	-	422	-	عدد المشاهدات
-	0.03	0.18	-	معامل الارتباط (R ²)

* معنوية إحصائية عند مستوى 5%.

** معنوية إحصائية عند مستوى 1%.

المصدر: Easterly, 2003.

فقد بقيت المحصلة النهائية لسلوك المتغيرات المفسرة كما هي وبالشكل المشار إليه أعلاه. معنى ذلك أنه فيما عدا تأثير متغير هامش سعر الصرف في السوق السوداء فإن بقية متغيرات السياسة الاقتصادية لا تتمتع بمعنوية إحصائية لتفسير النمو الاقتصادي. وهو الأمر الذي يدعم وجهة النظر القائلة بالتعامل مع تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي التقليدية، من حيث تأثيرها الإيجابي المتوقع على النمو، بمزيد من الحذر.

أكدت نتائج دراسة علي عبدالقادر حول المنطقة العربية الاتفاق مع نتائج دراسة استرلي، من حيث تواضع تأثير السياسات على معدل النمو. وأوضحت هذه النتائج بأنه رغم تأثير العمق النقدي (عرض النقود) الناتج المحلي الإجمالي على النمو إلا أن التأثير غير معنوي إحصائياً.

ومن ناحية أخرى يعتبر (De Melo, Denizer and Gelb, 1996) من أوائل من حددوا العلاقة الموجبة ما بين الأرقام القياسية للتححرر الاقتصادي (كمؤشر لسياسات الإصلاح الاقتصادي)، ومعدل النمو لـ (26) بلد في طور التحول. وذلك من خلال احتساب رقم قياسي أطلق عليه الرقم القياسي المتراكم للتححرر الاقتصادي Cumulative Index of Liberalization. وبعد تثبيت تأثير متوسط دخل الفرد، ومتغير وهمي يعكس التوترات الإقليمية، تبين لهم أن الرقم القياسي يتمتع بمعنوية موجبة على معدل النمو للفترة (1989-1994).

معنى ذلك اختفاء تأثير السياسات الاقتصادية على النمو. وأن وجود التأثير يبرر من خلال الإشارة إلى وجود مشاهدات تمثل قيم متطرفة أو مشوهة (نحو الأسفل أو الأعلى) لأدوات هذه السياسات. وبالتالي فإن البلدان لا تعمل فيها هذه القيم المشوهة يجب أن لا تتوقع تحسناً في النمو يعزى إلى هذه السياسات، حسب نتائج دراسة.

وبالإشارة إلى المنطقة العربية قام (علي، 2004) باختبار منهجية (Easterly, 2003) على عينة من البلدان العربية. وقد أوضحت النتائج بعض الاختلافات ما عدا تلك النتيجة المرتبطة بالتأثير السلبي لهامش سعر الصرف في السوق السوداء على معدل النمو، والذي كان معنوياً في كلا الدراستين. أما فيما يخص معدل التضخم، وفائض الموازنة العامة للدولة فقد وجد (علي، 2004) أنهما لا يؤثران في معدل النمو بطريقة معنوية، خلافاً لتأثيرهما المعنوي في عينة (Easterly, 2003). كما أوضحت الدراسة الأولى للتأثير المعنوي السلبي للعمق النقدي، ومؤشر الانفتاح على معدل النمو، في حين أوضحت الدراسة الثانية أن العمق النقدي يؤثر على معدل النمو إيجابياً إلا أنها غير معنوية، كما أوضحت هذه الدراسة، الثانية، أن مؤشر الانفتاح يؤثر بطريقة موجبة أو معنوية إحصائياً.

وبعد اختبار استقرار هذه النتائج أشارت دراسة (علي، 2004) أنه فيما عدا بعض التغييرات الطفيفة في مستوى معنوية بعض متغيرات السياسة الاقتصادية المفسرة،

وبناء على تحليل مقطعي لـ (24) بلد في طور التحول، تشير إلى اختفاء معنوية هذا الرقم القياسي في تفسير معدل النمو.

ثالثاً: خاتمة

انتهجت أغلب البلدان النامية ومنذ نيلها الاستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية تبني سياسات اقتصادية إما قائمة على القرارات الاقتصادية الحكومية (التخطيط المركزي)، أو على حرية السوق، أو الخليط ما بين هذين الاتجاهين. إلا أن نتائج هذه السياسات لم تكن مشجعة سواء على مستوى تضيق الفجوة ما بين مستويات التنمية (معبراً عنها بمتوسط دخل الفرد أو مؤشرات أخرى) في البلدان المتقدمة، والنامية، أو على مستوى تحقيق معدلات نمو وتنمية مستدامة ضمن البلدان النامية.

يستلزم اختيار السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وجود فئة من متخذي القرارات ذات خبرات علمية ومهنية متطورة. وذلك بهدف التعامل مع استخدام السياسات الاقتصادية في الحدود المسموح بها اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً. الأمر الذي يستلزم، بدوره إصلاحاً إدارياً جذرياً، يسمح لهذه الفئة من متخذي القرارات بالعمل على أسس من الكفاءة.

لذا فقد بدأ الاهتمام يتزايد في البحث بمصادر النمو والتنمية بعيداً عن السياسات الاقتصادية. وقد تركزت هذه المصادر بالعوامل الخارجية أساساً. وتتخذ هذه العوامل العديد

كما قام (Selowsky and Martin, 1997) باستخدام الرقم القياسي المتراكم للتححر الاقتصادي المشار إليه في الدراسة أعلاه لبيانات مقطعية / سلسلة زمنية لـ (25) بلد في مرحلة التحول، وباستخدام متغير وهمي للحروب. وتوصل المؤلفان إلى نفس نتائج دراسة (De Melo, Denizer and Gelb, 1996). أما (Sachs, 1996) فقد استخدم نفس أسلوب تحليل الانحدار المستخدم في الدراسات السابقة، وللفترة (1989-1995)، من دون تثبيت تأثير أي متغيرات أخرى، وحصل على نفس النتائج.

رغم إشارة بعض الدراسات إلى وجود علاقة ما بين التححر الاقتصادي وتحسن معدل النمو، إلا أن هناك العديد من الدراسات التي لا تتفق مع هذه العلاقة. الأمر الذي يؤكد بأن مشاكل البلدان النامية ومنها العربية، هي مشاكل مؤسسية وإدارية. وأن هذه المشاكل تعمل في أحيان كثيرة على إعاقة عمل السياسات، في الحدود المرسومة لها.

وعادة ما يشار إلى هذه الدراسات، وعدد آخر من الدراسات، كدليل على وجود علاقة موجبة ما بين معدل النمو، والسياسات الاقتصادية، وبالتالي فإن الإسراع في معدل التححر الاقتصادي سيجرب عليه نتائج مشجعة في مجال النمو. إلا أن هناك دراسات أخرى لا تتفق مع هذا الاستنتاج. فتشير على سبيل المثال، دراسة (Aslund, Boone and Johnson, 1996)، والتي استخدمت نفس الرقم القياسي المركب للتححر الاقتصادي

تكون المؤسسات جيدة إلا أن شدة الصدمات الخارجية قد تعمل على تحييد عمل المؤسسات. كما قد تؤثر ارتباطات البلد في الاتفاقيات متعددة الأطراف، وما يتبع هذه الارتباطات من سياسات مستمرة من العولة الاقتصادية تؤثر سلباً على السياسات الاقتصادية المحلية، أو تحد من مساحة تأثيرها. إلا أنه تبقى حقيقة واحدة تمثل متطلب أساسي لنجاح أي إصلاح اقتصادي، وتتجسد هذه الحقيقة في الحاجة الملحة لإصلاح إداري جذري ينتج عنه غريبة جذرية تقود إلى وصول قيادات إدارية كفوءة وذات خبرة علمية وتطبيقية، تكون جزء أساسي من منظومة إدارية أوسع مسؤولة عن الإدارة الاقتصادية الكلية، سواء باستخدام السياسات أو أدوات أخرى.

من الأشكال منها ما هو مرتبط بالصدمات الخارجية، والإرث الاستعماري، والاتفاقيات متعددة الأطراف، والعقوبات الاقتصادية، ومنها ما هو مرتبط بالمؤسسات التي تحكم الأداء الاقتصادي (والسياسي والاجتماعي)، ومنها أيضاً ما يرتبط بخارطة الهبات والموارد الطبيعية ومدى تأثيرها على النمو والتنمية.

وبطبيعة الحال فإن هذه العوامل، سواء على شكل صدمات داخلية (سياسات)، أو صدمات خارجية لا تعمل بمنعزل عن بعضها البعض بل هي نتاج تشابك وتأثير متبادل. فقد تكون السياسات مصممة بشكل جيد إلا أن سوء المؤسسات التي تعمل في ظلها يلغي كل تأثير إيجابي لهذه السياسات. وقد

المراجع

علي، عبدالقادر، 2004، هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول النامية؟، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد (10)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

Aslund, A., P. Boone, and S. Johnson, 1996, How to Stabilize: Lessons from Post-Communist Countries, Brookings Papers on Economic Activity 1.

De Melo, M., C. Denizer, and A. Gelb, 1996, Pattern of Transition from Plan to Market, World Bank Economic Review, Vol. 10, No. 3.

Easterly, W., 2003, National Policies and Economic Growth: A Reappraisal, Center for Global Development, Working Paper No. 27.

Makin, J., 2011, The Limits of Monetary and Fiscal Policy, Economic Outlook, July.

Sachs, J., 1996, The Transition at Mid Decade, American Economic Review, Vol. 86, No. 2.

Selowsky, M., R. Martin, 1997, Policy Performance and Output Growth in Transitional Economies, American Economic Review, Vol. 87, No. 2.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

رقم العدد	المؤلف	العنوان
الأول	د. محمد عدنان وديع	مفهوم التنمية
الثاني	د. محمد عدنان وديع	مؤشرات التنمية
الثالث	د. أحمد الكواز	السياسات الصناعية
الرابع	د. علي عبدالقادر علي	الفقر: مؤشرات القياس والسياسات
الخامس	أ. صالح العصفور	الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها
السادس	د. ناجي التوني	استهداف التضخم والسياسة النقدية
السابع	أ. حسن الحاج	طرق المعاينة
الثامن	د. مصطفى بابكر	مؤشرات الأرقام القياسية
التاسع	أ. حسان خضر	تنمية المشاريع الصغيرة
العاشر	د. أحمد الكواز	جداول المخلاتات المخرجات
الحادي عشر	د. أحمد الكواز	نظام الحسابات القومية
الثاني عشر	أ. جمال حامد	إدارة المشاريع
الثالث عشر	د. ناجي التوني	الإصلاح الضريبي
الرابع عشر	أ. جمال حامد	أساليب التنبؤ
الخامس عشر	د. رياض دهاال	الأدوات المالية
السادس عشر	أ. حسن الحاج	مؤشرات سوق العمل
السابع عشر	د. ناجي التوني	الإصلاح المصرفي
الثامن عشر	أ. حسان خضر	خصخصة البنى التحتية
التاسع عشر	أ. صالح العصفور	الأرقام القياسية
العشرون	أ. جمال حامد	التحليل الكمي
الواحد والعشرون	أ. صالح العصفور	السياسات الزراعية
الثاني والعشرون	د. علي عبدالقادر علي	اقتصاديات الصحة
الثالث والعشرون	د. بلقاسم العباس	سياسات أسعار الصرف
الرابع والعشرون	د. محمد عدنان وديع	القدرة التنافسية وقياسها
الخامس والعشرون	د. مصطفى بابكر	السياسات البيئية
السادس والعشرون	أ. حسن الحاج	اقتصاديات البيئة
السابع والعشرون	أ. حسان خضر	تحليل الأسواق المالية
الثامن والعشرون	د. مصطفى بابكر	سياسات التنظيم والمنافسة
التاسع والعشرون	د. ناجي التوني	الأزمات المالية
الثلاثون	د. بلقاسم العباس	إدارة الديون الخارجية
الواحد والثلاثون	د. بلقاسم العباس	التصحيح الهيكلي
الثاني والثلاثون	د. أمل البشبيشي	نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T
الثالث والثلاثون	أ. حسان خضر	الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف
الرابع والثلاثون	د. علي عبدالقادر علي	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
الخامس والثلاثون	د. مصطفى بابكر	نمذجة التوازن العام
السادس والثلاثون	د. أحمد الكواز	النظام الجديد للتجارة العالمية
السابع والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: إنشائها وآلية عملها
الثامن والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات
التاسع والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل
الأربعون	د. بلقاسم العباس	النمذجة الاقتصادية الكلية
الواحد والأربعون	د. أحمد الكواز	تقييم المشروعات الصناعية
الثاني والأربعون	د. عماد الإمام	مؤسسات والتنمية
الثالث والأربعون	أ. صالح العصفور	التقييم البيئي للمشاريع
الرابع والأربعون	د. ناجي التوني	مؤشرات الجدارة الائتمانية

الخامس الأربعون
السادس الأربعون
السابع الأربعون
الثامن الأربعون
التاسع الأربعون
الخمسون
الواحد والخمسون
الثاني والخمسون
الثالث والخمسون

الرابع والخمسون

الخامس والخمسون
السادس والخمسون
السابع والخمسون
الثامن والخمسون
التاسع والخمسون
الستون
الواحد والستون
الثاني والستون
الثالث والستون
الرابع والستون
الخامس والستون

السادس والستون
السابع والستون
الثامن والستون
التاسع والستون
السبعون
الواحد والسبعون
الثاني والسبعون
الثالث والسبعون
الرابع والسبعون
الخامس والسبعون
السادس والسبعون

السابع والسبعون
الثامن والسبعون
التاسع والسبعون
الثمانون

الواحد والثمانون
الثاني والثمانون
الثالث والثمانون
الرابع والثمانون
الخامس والثمانون
السادس والثمانون
السابع والثمانون

أ. حسان خضر
أ. جمال حامد
أ. صالح العصفور
أ. حسن الحاج
د. مصطفى بابكر
د. مصطفى بابكر
د. بلقاسم العباس
أ. حسان خضر
أ. صالح العصفور

د. أحمد الكواز

د. أحمد ظلفاح
د. علي عبد القادر علي
أ. حسان خضر
د. بلقاسم العباس
د. أحمد الكواز
د. علي عبد القادر علي
د. مصطفى بابكر
د. علي عبد القادر علي
د. حسن الحاج
د. علي عبد القادر علي
د. رياض بن جليلي

د. علي عبد القادر علي
أ. عادل عبد العظيم
د. عدنان وديع
د. أحمد الكواز
د. علي عبد القادر علي
د. أحمد الكواز
د. رياض بن جليلي
د. أحمد الكواز
أ. ربيع نصر
د. بلقاسم العباس
د. علي عبد القادر علي

د. رياض بن جليلي
د. بلقاسم العباس
د. علي عبد القادر علي
د. إبراهيم أونور

د. أحمد الكواز
د. علي عبد القادر علي
د. رياض بن جليلي
د. وشاح رزاق
د. وليد عبد مولاة
د. إبراهيم أونور
د. وليد عبد مولاة

الدمج المصرفي
اتخاذ القرارات
الإرتباط والانحدار البسيط
أدوات المصرف الإسلامي
البيئة والتجارة والتنافسية
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات
الاقتصاد القياسي
التصنيف التجاري
أساليب التفاوض التجاري الدولي
مصفوفة الحسابات الاجتماعية
وبعض استخداماتها
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة
إلى هونج كونج
تحليل الأداء التنموي
أسواق النفط العالمية
تحليل البطالة
المحاسبة القومية الخضراء
مؤشرات قياس المؤسسات
الإنتاجية وقياسها
نوعية المؤسسات والأداء التنموي
عجز الموازنة: المشكلات والحلول
تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق
الاستهلاكي
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات
اقتصاديات التعليم
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة
مؤشرات قياس الفساد الإداري
السياسات التنموية
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي
قياس التحوّل الهيكلي
المؤشرات المركبة
التطورات الحديثة في الفكر
الاقتصادي التنموي
برامج الإصلاح المؤسسي
المساعدات الخارجية من أجل التنمية
قياس معدلات العائد على التعليم
خصائص أسواق الأسهم العربية
التجارة الخارجية والتكامل
الاقتصادي الإقليمي
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء
سياسات تطوير القدرة التنافسية
عرض العمل والسياسات الاقتصادية
دور القطاع التمويلي في التنمية
تطور أسواق المال والتنمية
بطالة الشباب

الثامن والثمانون	د. بلقاسم العباس	الاستثمارات البيئية العربية
التاسع والثمانون	د. إبراهيم أونور	فعالية أسواق الأسهم العربية
التسعون	د. حسين الأسرج	المسئولية الاجتماعية للشركات
الواحد والتسعون	د. وليد عبد مولاه	البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية
الثاني والتسعون	د. أحمد الكواز	مناطق التجارة الحرة
		تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة:
		الخصائص والتحديات
		تذبذب أسواق الأوراق المالية
		الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي
		مؤشرات النظم التعليمية
		نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة
		حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية
		تمكين المرأة من أجل التنمية
		الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية
		نظام الحسابات القومية لعام 2008
		تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية
		والنامية
		الطبقة الوسطى في الدول العربية
		كفاءة البنوك العربية
		إدارة المخاطر في الأسواق المالية
		السياسات المالية المحابية للفقراء
		السياسات الاقتصادية الهيكلية
		خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس
		التعاون الخليجي
		تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية
		سياسات العدالة الاجتماعية
		السياسات الصناعية في ظل العولمة
		ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك
		المركزية
		التخطيط والتنمية في الدول العربية
		التخطيط الاستراتيجي للتنمية
		سياسات التنافسية
		منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف
		الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية
		والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة
		شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي
		الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية
		اللامركزية وإدارة المحليات: تجاذب عربية ودولية
		حدود السياسات الاقتصادية
الثالث والتسعون	د. رياض بن جليلي	
الرابع والتسعون	د. إبراهيم أونور	
الخامس والتسعون	د. محمد أبو السعود	
السادس والتسعون	د. رياض بن جليلي	
السابع والتسعون	د. وليد عبد مولاه	
الثامن والتسعون	د. بلقاسم العباس	
التاسع والتسعون	د. رياض بن جليلي	
المائة	د. إبراهيم أونور	
المائة وواحد	د. أحمد الكواز	
المائة واثنان	د. بلقاسم العباس	
المائة وثلاثة	د. علي عبدالقادر علي	
المائة وأربعة	د. وليد عبد مولاه	
المائة وخمسة	د. إبراهيم أونور	
المائة وستة	د. وليد عبد مولاه	
المائة وسبعة	د. أحمد الكواز	
المائة وثمانية	د. رياض بن جليلي	
المائة وتسعة	د. بلقاسم العباس	
المائة وعشرة	د. وليد عبد مولاه	
المائة والحادي عشر	د. بلقاسم العباس	
المائة والثاني عشر	د. وشاح رزاق	
المائة والثالث عشر	د. حسين الطلافحة	
المائة والرابع عشر	د. وليد عبد مولاه	
المائة والخامس عشر	أ. صالح العصفور	
المائة والسادس عشر	د. محمد أمين لزعر	
المائة والسابع عشر	أ. بلال حموري	
المائة والثامن عشر	د. أحمد الكواز	
المائة والتاسع عشر	د. محمد عمر باطويح	
المائة والعشرون	د. أحمد الكواز	

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

☎ : 24844061 24843130 (965) : 🖨 : 24842935 (965)

✉ : api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا:     

